# دور الجباية في التنمية المحلية
# دراسة ميدانية لولاية تلمسان

سنوسي قويد ر[1]

**بن بوزيان محمد[2]**

**جامعة تلمسان**

**الملخص:**

إن تطور الجباية المحلية ليس بالعملية السهلة و ذلك نظرا لسوء هيكلة الإدارة المركزية و نقص الكفاءات على مستوى الجماعات المحلية. إن المراحل المختلفة التي مرت بها الجزائر لم تتح الفرصة لا لإدارة الجباية و لا لوزارة المالية لتقليص النقائص الموجودة في نظام التحصيل. هذه المهمة, خارج بعض الضرائب في كثير من الأحيان تم تفويضها إلى بعض المؤسسات كسونا لغاز و سونا طراك و البنوك. في الوقت الراهن السلطات المحلية تكتفي بالحصول على حقوقها من مدا خيل الجباية عن طريق مخصصات الميزانية. الجباية المحلية تعد في آن واحد كمورد لتمويل الجماعات المحلية و كوسيلة للرسمنة,مما يؤدي إلى توجيه التصرفات و تصحيح نقائص السوق. فالجباية تعتبر المورد الأساسي لتمويل الخزينة العمومية حيث تم الشروع في بداية التسعينات في تطبيق نظام جبائي جديد وذلك,محاولة لتبسيط النظام الضريبي لجلب استثمارات محلية و أجنبية و ذلك لتحسين مصادر الإيرادات المالية,أما فيما يخص التنمية المحلية,فللجباية دور كبير في ذلك حيث هناك بعض الرسوم و الضرائب موجهة سواء كليا أو جزئيا لذلك,و التي سنتطرق لها بالتفصيل في مداخلتنا .

إن الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو إبراز مدى نصيب الجماعات المحلية من الجباية. فإذن إلى أي مدى يؤدي هذا إلى تنمية محلية شاملة ؟

فللإجابة عن هذا التساؤل,سوف نخصص ثلاثة مباحث:

**الأول** لدراسة الجباية والتنمية المحلية من الناحية النظرية

**الثاني** خاص بالجانب التطبيقي لدور الجباية في التنمية المحلية في ولاية تلمسان

**الثالث** للتوصيات والاقتراحات

**الكلمات المفاتيح :**

جباية – رسوم - مالية – إدارة محلية –إيرادات- تنمية

**Résumé :**

Le développement de la fiscalité locale n'est pas un processus facile et ce en raison de la mauvaise structuration de l'administration centrale des impôts et du manque de compétences au niveau des collectivités locales. Les différentes étapes par lesquelles est passée l'Algérie n'a donné l'occasion ni à l'administration fiscale ni au ministère des Finances de réduire les

[1] - أستاذ محاضر

[2] - أستاذ التعليم العالي

lacunes dans le système de recouvrement mis en place. Cette tâche, en dehors de certains impôts est souvent déléguée à des institutions comme SONELGAZ, SONATRACH et les banques. À l'heure actuelle, les autorités locales peuvent obtenir leurs parts de la fiscalité qu'à partir des recettes provenant des allocations budgétaires. Les impôts locaux sont en même temps comme source de financement des collectivités locales et comme moyen de tarification, conduisant à des orientations des comportements et à des corrections des imperfections du marché. La fiscalité est considérée comme le principal bailleur de fonds du trésor public, où a été lancé au début des années quatre vingt dix l'application d'un nouveau système fiscal et ce, en essayant de le simplifier pour attirer les investissements locaux et étrangers et d'améliorer les sources des recettes financières. Mais, en ce qui concerne le développement local ; la fiscalité joue un rôle prépondérant, car il existe des impôts et taxes qui sont destinés entièrement ou partiellement pour le financement des collectivités locales et c'est ce que nous allons aborder en détail dans notre intervention.

L'objectif primordial de cet article est de mettre en évidence l'ampleur de la part des collectivités locales des recettes fiscales. Alors, à quel degré cela conduit à un développement local et global?

Pour répondre à notre question, nous allons réserver trois sections:

La première à l'étude théorique de la fiscalité et du développement local ;

La deuxième à l'aspect empirique du rôle de la fiscalité dans le développement local dans la wilaya de Tlemcen ;

Et la dernière aux recommandations et suggestions.

**Mots clés:** Fiscalité - taxe - finance – administration locale -ressources-développement local.

**Abstract :**

The development of local taxation is not an easy process because of the poor structuring of the central administration of taxes and the lack of skills in local communities. The various stages through which Algeria has increased the opportunity nor the tax authorities or the Ministry of Finance to reduce the gaps in the collection system in place. This task, apart from certain taxes is often delegated to institutions such as Sonelgaz, Sonatrach and banks. Currently, local governments can get their share of the tax revenues only from budgetary allocations. Local taxes are at the same time as a source of financing of local authorities and as a means of pricing, leading to behavioral orientations and corrections of market imperfections. Taxation is considered as the main funder of the public treasury, which was launched in the early nineties the application of a new tax system and that, trying to simplify to attract local and foreign investment and improve sources of financial revenue. But, as regards the local development; taxation plays a prominent role, because there are taxes that are wholly or partly intended for the funding of local government and that is what we will discuss in detail in our response.

The primary objective of this article is to highlight the extent of the share of local government tax revenue. So, to what extent this leads to local and global development?

To answer our question, we will book three sections:

The first to the study of taxation and local development;

The second empirical aspect of the role of taxation in local development in the province of Tlemcen;

And last the recommendations and suggestions.

Keywords: Taxation - tax - finance - local government –Resources- local development.

## المقدمة:

تعتبر الجباية مصدر الإيرادات العامة التي تشمل كل المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال عبر معايير ومقاييس محددة وذلك لأجل الاستجابة لنفقاتها العامة. إن وظيفة الدولة في تطور مستمر،فالإيرادات العامة تتماشى مع ذلك لتصبح عاملا رئيسيا في تحقيق التوازن من الناحيتين: الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك لا يمكن إن نتصور النظام الجبائي إلا في إطار مجتمع منظم . وبما أننا في إطار الجباية المحلية فيمكن القول انه لكي تقوم البلدية بمهامها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، يجب أن تكون هناك موارد مالية لتغطية نفقاتها وتعتبر الموارد الجبائية أهم مصدر من مصادر التمويل .

المجهدات الحالية في مجال تطوير وإصلاح المنظومة الجبائية لم ترق إلى تكوين نظام جبائي فعال وذلك نظرا لاعتبارات يمكن ذكر من بينها نقص في الموارد المالية والبشرية إلى جانب الأسباب المتعلقة بالمدينين الذين يتراخون في دفع مستحقاتهم .رغم انه منذ سنة 1992 تم الشروع في تطبيق نظام جبائي جديد، وذلك لتبسيط النظام الضريبي لجلب استثمارات أجنبية ومحلية للتمكن من تحسين مصادر الإيرادات المالية . فمن خلال دراستنا الميدانية ، تبين أن مصالح المديريات الولائية للضرائب ، تأخذ على عاتقها مسؤولية جسيمة تتمثل في تحقيق وجلب الموارد المالية الضرورية لتمويل كل من ميزانية الدولة ،الولاية والبلدية.

إن الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو إبراز مدى نصيب الجماعات المحلية من الجباية. فإذن إلى أي مدى يؤدي هذا إلى تنمية محلية شاملة؟

فمن خلال هذه المداخلة ، نحاول جلب النظر في التفكير في جباية محلية ذات استقلالية مما يزيد من جهود السلطات المحلية في فعلنة وتطوير النظام الجبائي فللإجابة عن هذا التساؤل ،سوف نخصص ثلاثة مباحث أساسية، نبدأها بالإطار النظري للتنمية و الجباية المحلية ثم نقدم نموذجا تطبيقيا لبلدية تلمسان و نخلص إلى توصيات و استنتاجات.

## المبحث الأول: الإطار النظري للجباية و التنمية المحلية

### المطلب الأول:عموميات وتعريفات

تعتبر البلدية الوحدة القاعدية لسياسة اللامركزية الإدارية للبلاد، وهي تلعب دورا هاما في التكفل بحاجيات المواطنين و تتمتع أيضا بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية هذا إلى جانب مهامها التنموية المحلية إضافة إلى أدوار أخرى رئيسية في مجالات اقتصادية، اجتماعية.

ونجد أن المجلس الشعبي البلدي هو المسئول عن تسيير شؤونها و إدارتها و اتخاذ القرارات الضرورية و التكفل بالمهام المسندة للبلدية ولا يتم الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف إلا عن طريق الاستقلالية المالية في توفير و حسن استخدام موارد التمويل التي بإمكانها أن تلعب دورا هاما و أساسيا للصيرورة الايجابية.

لقد توصلت العديد من الدراسات إلى عدم التوازن الكامن في طبيعة التراكيب الاجتماعية ووسائل التنمية والتحديث المادية، متوقف بطبيعة الحال على الكيفية التي تتم بها تنمية المجتمعات من خلال إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية ذاتية. ويجب أن تحمل خواص اجتماعية وثقافية مميزة لها عن تلك الخواص السائدة في المجتمعات الصناعية ، بحكم اختلاف طبيعة البيئة الجغرافية ونوع الموارد الاقتصادية وأساليب استغلالها ، وطبيعة التراكيب السكانية ونسق التعليم ، وتباين العوامل الاجتماعية والثقافية التي يمكن من خلالها تحديد نوعية التغيير الاجتماعي ، ودرجة حدوثه. فالتنمية ومواكبة حياة التحضر تعتبر تلك القدرة الفائقة على استغلال واستثمار كافة الموارد الطبيعية والإمكانيات البشرية وتطوير الإنتاج ، والاعتماد على العلم الحديث ، والإبداع في مجالات التنظيم والإدارة .

وبصفة عامة يمكن إعطاء عدة مفاهيم للتنمية اختلفت باختلاف أصحابها وباختلاف طبيعة الدول وأنظمتها الاقتصادية.

يمكن تعريف التنمية "إنها تحصيل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، وبعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن "(3)

ويعرفها بيردبالدوين بأنها :"عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة ، فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان ، فإن الدخل الحقيقي الفردي يزداد في هذه الحالة ويقصد بكلمة التنمية التفاعل القوي الذي يكتمل خلال

[3] محمد زكي شافعي، كتاب التنمية والتخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ،محمد البنا ، ص30.

فترة زمنية طويلة من الكيان الاقتصادي للدولة ويشمل عل تحولات في الأشياء والكميات ، والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الناتج القومي للنظام الاقتصادي وهي في حد ذاتها معيق طويل الأمد " .ويعرفها البعض الآخر :"إنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية ."(4)

ويمكن إعطاء تعريف تقليدي للتنمية : هي مدى قدرة الاقتصاد القومي والذي يعاني من الركود لفترة ما ، على تحقيق زيادة في الناتج القومي بمعدل يتراوح من 5% إلى 7% .(5)

و يمكن إيجاد صيغة عامه لهذه التعاريف :"التنمية هي عملية منظمة ومستمرة عبر الزمن لخلق عضوية اقتصادية تضمن الزيادة في الدخل ونصيب الفرد ، من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية" (6)

## المطلب الثاني: نظريات ومقاييس التنمية

إن عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي، بل يجب أن تستند إلى إستراتيجية معينة، مبنية على أساس نظري معين، بحيث تطرقنا إلى نظريتين رئيسيتين للتنمية، اعتبرت الأساس لما كتب في هذا المجال، وتتمثل في:

### أولا: نظرية التنمية المتوازنة.

من روادها نذكر : روزانشتاين ، رودان ، نوركس ، آرثر لويس ، سيتوفسكي . وترتبط نظرية التنمية المتوازنة بمواجهة مسألتين رئيسيتين تعاني منهما اقتصاديات الدول النامية:

**المسألة الأولى:** وهي الحلقة المفرغة للفقر، وتراكم الرأسمال غير الممكن في هذه الدول لعدم توفر حد معين من الدخل، لذا فتركيز الاهتمام من أجل رفع مستوى الدخل كخطوة أولى في مسار عملية التنمية ضروري جدا لنجاحها (7).

**المسألة الثانية**:فهي ضيق السوق المحلية حيث تواجه الاستثمارات عقبة رئيسية لتصريف منتجاتها على مستوى هذه الأسواق، كما تعتبر هذه النظرية التصنيع أمر لابد منه بالنسبة لهذه الدول النامية وعلى الأخص التصنيع المفتوح على العالم المتقدم.كما توجد ثلاث

---

[4] حسن شحاتة،كتاب التنمية في الوطن العربي ، محمد أحمد عقلة المؤمني ، ص 11.

[5] محمد مبارك حجير ، تمويل التنمية الاقتصادية ، جامعة الدول العربية 1962،ص53.

[6] كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1998، ص24.

[7] محمد مروان السمان، محمد ظافر مجيد ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، جامعة عمان ، دار الثقافة للنشر ، 1998، ص 392.

اختيارات أو نماذج لبناء القاعدة الصناعية وتحقيق النمو الاقتصادي المتسارع للدول النامية (8).

1 ـ النمو بواسطة الصادرات من المواد الأولية .

2 ـ النمو بواسطة إقامة صناعات التصدير .

3 ـ النمو بواسطة توسيع الإنتاج المحلي للسلع الصناعية لتغطية السوق الداخلية، أي إقامة صناعات لإحلال الواردات وعلى الأخص الصناعات الاستهلاكية.

والحل الوحيد في نظر رواد هذه النظرية هو البدء في وضع برنامج استثماري يحتوي على العديد من الصناعات المتكاملة مما يؤدي إلى توسيع نطاق السوق بالنسبة لمختلف الصناعات المقامة ، وهذا ما يطلق عليه بالنمو المتوازن .غير انه وجهت انتقادات لهذه النظرية تمثلت في كونها حاولت أن تتحاشى ضيق الأسواق الخارجية فوقعت في مشكلة اكبر وأعقد وهي ضيق الأسواق الداخلية ، فظهرت نظرية التنمية غير المتوازنة محاولة تفادي وتغطية كل النقائص .

**ثانيا: نظرية التنمية غير المتوازنة.**

على الرغم من أن "فرانسوار بيرو"هو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن التنمية غير المتوازنة ، حين رأى أن الاستثمارات يجب أن تتوزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية ، إلا أن " هيرشمان " يعتبر من أبرز رواد النظرية غير المتوازنة لأنه أعطى لها الدقة والبعد الذي عرفته بعد ذلك ، وترى هذه النظرية أن تقدم صناعة ما "القائدة " على الصناعات الأخرى هو شرط ضروري لخلق ظروف نمو هذه الصناعات ، كما أن تقدم بعض الصناعات على البعض الآخر يكون باستمرار مصحوبا باختلال التوازن، هذا الاختلال الذي يأخذ شكل تولد طاقة فائضة في الصناعات القائدة .إن الاختلال في التوازن يشكل في نفس الوقت القوة المحرضة للنمو ، هذا ما أطلق عليه نظرية النمو غير المتوازن.

تعتبر عملية التنمية ـ حسب هذه النظرية ـ سلسلة متصلة من اختلالات التوازن ، حيث أن كل اختلال يولد قوة مصححة له .(9)

وكتحليل للنظريتين نلاحظ :

8 يوسف زكارة وفريد بونوة ، دور المصرف في ترقية الاستثمار ، معهد علوم التسيير، المدية ، 2002، ص21.

9 عادل، حسين أحمد فارس مراد، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 21.

أن نظرية النمو المتوازن ركزت على رأس المال أشد ما تفتقد إليه الدول النامية في عملية التصنيع، بينما ركزت نظرية النمو غير المتوازن على وجود المستحدث والإداري الجيد الذي يتوقف عليه اختيار النوع الملائم من الاستثمارات ، وأن القيد الرئيسي الذي يفيد عملية التصنيع ، يتمثل في القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار ، والتي هي ـ القرارات ـ عادة نادرة في البلدان النامية .

## المطلب الثالث:مفهوم التنمية المحلية.

إن المفاهيم المنتشرة حاليا حول إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية والاعتماد على النفس تفرض أول ما تفرض استقلال الإرادة، أي أن انتزاع هذا الاستقلال ودعمه المتواصل شرط للمضي في هذه الإستراتيجية للتنمية المحلية ، وهذه الإستراتيجية هي مجرد مشروع للتنمية المستقلة يمضي وفق معاييره الذاتية في مواجهة القوى الخارجية التي تسعى إلى فرض تشكيل للنمو الاقتصادي يتفق مع مخططاتها، وهذه العملية تبدأ بتغيير جذري في علاقات الإنتاج يتمثل في سيطرة الدولة على مراكز التوجيه المباشر للاقتصاد القومي بدلا من الجهات الأجنبية .

إن إستراتيجية الاعتماد على النفس وإشباع الحاجيات الأساسية تقدم حلا لمشكلة التبعية فهي من خلال نمطها المقترح للتنمية تعمد إلى تشكيل بنية اجتماعية واقتصادية وثقافية تدعم بشكل مستمر قرار التخلص من علاقات التبعية ومواجهة التحديات الخارجية .إن إطلاق طاقة الجماهير مطلوب لتطوير علاقات الإنتاج القائمة على الاستقلال وتغيير البنية من خلال نمط ملائم للتنمية مطلوب كذلك لتطوير علاقات الإنتاج الجديدة وإذا كان التبادل التجاري ضرورة حتمية و هو في الوقت نفسه مدخلا محتملا للتبعية فإن التغيرات البنيوية المقترحة تهدف إلى بناء قاعدة اقتصادية للدولة وتدعيمها على نحو يقلل من الاعتماد على العالم الخارجي وهذا التدعيم يكون أفقيا ورأسيا أي في داخل الدولة وبالتكامل مع الدول المجاورة والدول المناهضة للتبعية بشكل عام ، والمهم أن تطبيق هذا التطور سواء باعتماد الدولة على تنمية نفسها محليا أو في شكل اعتماد جماعي على النفس. و في كل الأحوال مع قوة أو أكثر من القوى الكبرى المهيمنة على العلاقات الدولية الراهنة و إذا قدرنا هذه القوى فإن المهمة ليست سهلة كما نتوقع و لذا يجب علينا أن نبذل جهودا كبيرة للوقوف في وجه هذه التحديات.من كل ما سبق يمكن أن نقول أن التنمية المحلية هي عبارة عن التنمية الخاصة بمنطقة سكنية أو مقاطعة سكنية في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مع إعطاء المشكلات التي تعترضهم أهمية كبيرة و العمل على حلها من قبل السلطات المسئولة ضمن إطار خطة وطنية و محلية شاملة فهي تعني أيضا تحقيق الزيادة التنموية في كافة القطاعات على المستوى المحلي للوصول على مراحل متقدمة من التنمية و النمو و تحقيق المستوى الإنساني الذي تحدده مثاليات التفكير الاجتماعي المعاصر و إمكانياته على السواء .

**المبحث الثاني:جانب تطبيقي لدور الجباية في التنمية المحلية في ولاية تلمسان:**

تعد الموارد الجبائية أهم مصدر لتمويل نفقات الجماعات المحلية. كما انه يتم توجيه هذه النفقات لتمويل مختلف المهام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. رغم أن السلطات المحلية لم تدخر أي جهد لتطوير النظام الجبائي إلا انه إلى حد الآن لم يرق إلى الدور المنوط به ولا إلى الفعالية المنتظرة منه وذلك لعدة أسباب نذكر من بينها نقص في الموارد المالية والبشرية إلى جانب الأسباب المتعلقة بالمدينين وتهربهم من دفع المستحقات مما اثر سلبا على حصيلة الجباية المحلية .وهذا ما دفع بالسلطات المحلية بعملية تحديث التسيير وإدخال الإعلام الآلي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وذلك لانجاز كل العمليات بسرعة وفي شفافية كاملة .

الجباية المحلية تعتبر المورد الأساسي لتمويل ميزانية البلدية إلا أن هناك عوائق تواجه أمناء خزائن البلديات في تحصيل الإرادات ودفع نفقات البلدية المنصوص عليها في القوانين واللوائح التنظيمية.

**الموارد الجبائية المحلية :**

تنقسم الموارد الجبائية المحلية إلى قسمين :

- الموارد التي يعود محصولها بكامله إلى البلدية
- الموارد التي يعود محصولها جزئيا إلى البلدية ( أي الرسوم الموزعة بين الولاية، البلدية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية).

في دراستنا هذه، نحاول تفصيل كل مورد بالطريقة الآتية:

- الموارد التي يعود محصولها بكامله إلى البلدية :

و تتمثل هذه الموارد فيما يلي :

**1- الرسم العقاري: (la taxe foncière)**

وهو الرسم المعروف من قبل عامة المواطنين باعتباره يطبق سنويا على كل العقارات المبنية و الغير مبنية الواقعة في تراب البلدية باستثناء تلك المعفاة صراحة. و يعود هذا الرسم كليا إلى ميزانية البلدية عن طريق جداول عامة . هذا النوع من الرسوم تقوم بإعداده مصالح المديرية العامة للضرائب .

**2- رسم التطهير : ( Taxe d'assainissement )**

مخصص بنسبة 100 % لفائدة البلديات، التي تعمل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية و يؤدى من قبل المنتفع، و يخضع لنفس قواعد تحصيل الرسم العقاري يتم إعداد هذا الرسم من طرف مديرية الضرائب للولاية عن طريق التسعير المحدد وفقا لقانون الضرائب

المباشرة. تسعير هذا الرسم محدد بقرار من رئيس البلدية و الموافقة عليه قانونا من طرف السلطة الوصية .

**3- الرسم على الإقامة : ( Taxe de séjour )**

يطبق هذا الرسم على كل شخص غير مقيم بالبلدية بموجب قانون المالية لسنة 1998. يحصل هذا الرسم عن طريق أصحاب الفنادق ومالكي المقرات المستعملة . إلى جانب هذا بإمكان البلديات التي توجد بها محطات معدنية أو سياحية أن تحدث رسم الإقامة .

**4- الرسم على الذبح : (Taxe à l'abattage)**

يحصل هذا الرسم بمبلغ 5دج لكل كيلوغرام عن كل الحيوانات المذبوحة و يعود المحصول للبلدية صاحبة مصلحة الذبح . يطبق هذا الرسم على ذبح الحيوانات بهدف استهلاك لحومها .

**5- الرسم على الإعلانات و الصفائح المهنية: (Taxe sur les affiches et plaques professionnelles )**

يطبق هذا الرسم على الأوراق العادية و المطبوعة أو المخطوطة باليد و كذلك الإعلانات التي تعرضت إلى تجهيزها قصد إطالة بقائها و ذلك وفقا للمادة 56 من قانون المالية لسنة 2000.

**6- الرسوم الخاصة بالرخص العقارية : ( Taxe spéciale sur permis immobilier)**

تحصل هذه الرسوم بصفة كلية لصالح البلديات و تفرض وفقا للمادتين 34و 55 من قانون المالية لسنة 2000 على الأشخاص طالبي:

- رخصة البناء
- رخصة الهدم
- شهادة المطابقة
- رخصة التقسيم و العمران

يتم قبض هذه الرسوم من قبل أمين خزينة البلدية .

**الموارد التي يعود محصولها جزئيا إلى البلدية:**

(رسوم موزعة بين الولاية ، البلدية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية).

هذه الضرائب و الرسوم يتم تحصيلها لصالح الدولة ثم يتم توزيعها بين الولايات و البلديات و الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

تتمثل هذه الضرائب و الرسوم فيما يلي:

**1- الرسم على القيمة المضافة: (Taxe sur la valeur ajoutée)**

يعتبر هذا الرسم مهم جدا لأنه يمس كل المواطنين يخضع لعملية توزيع بين الدولة و البلديات و صندوق الضمان المشترك للجماعات المحلية، و تتم هذه العملية كما يلي:

**1-1- بالنسبة للعماليات الداخلية**

85**%** لفائدة الدولة

5% لصالح البلديات

10**%** للصندوق المشترك للجماعات المحلية.

**1-2 بالنسبة للعماليات الخارجية أي عماليات الاستيراد**

85**%** لفائدة الدولة

15% للصندوق المشترك للجماعات المحلية

**2) الضريبة على الأملاك (Impôts sur le patrimoine)**

تحسب الضريبة على الممتلكات بطريقة تناسبية حسب القيمة المضافة الصافية للأملاك المصرح بها، التي تعادل أو تفوق 30.000.000 دح قد تكون هذه الأملاك:

- عقارات سكنية
- حقوق عقارية
- ممتلكات منقولة

يتم تقسيم هذه الضريبة كما يلي :

- 60 %لميزانية الدولة.
- 20 %لميزانية البلديات.
- 20 % لفائدة الصندوق الوطني للسكن.

**3) الضريبة الجزافية الوحيدة: (Impôt forfaitaire unique)**

أنجزت هذه الضريبة وفقا لقانون المالية 2007 و تخص الخاضعين التابعين للنظام الجزافي إذ أنها تجمع بين الرسم على النشاط المهني ( T A P ) و الرسم على القيمة المضافة ( Tv A ) و الضريبة على الدخل الإجمالي يخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون الذين لا يتعدى رقم أعمالهم 10000000 دح . فوفقا للتعليمة رقم 15 المؤرخة في 14 /2010/03 الصادرة عن المديرية العامة للمحاسبة يتم تقسيمها كما يلي:

- 48.5 %لفائدة ميزانية الدولة
- 01 % لفائدة غرفة التجارة و الصناعة
- 0.02 % لفائدة الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية و الحرف
- 0.42 % لفائدة غرف الصناعات التقليدية و الحرف
- 40 %لفائدة ميزانية البلديات.
- 5 %لفائدة الولايات

- 5 % لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

**الموارد الأخرى الخاصة بتمويل ميزانية البلدية:**

1- **بيع الماء**: يكون هذا المد خول لصالح البلدية، حيثما تكون مصلحة المياه مسيرة من قبل البلدية

2- **كراء البنايات و العتاد و المواد** التي تشكل جزءا من ملكيتها الخاصة –المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية و غير المبنية

- يوزع حاصل الخزينة الدخل الإجمالي حسب الريع العقارية كما يلي:

- لفائدة الدولة 50 %
- لفائدة البلدية 50 %

**3- الحقوق المحصلة نقدا**:

تتمثل هذه الحقوق فيما يلي:

-حقوق الحفلات

-حقوق التوقف

-حقوق المكان

-حقوق أشغال الطرق

-بيع المنتجات و الخدمات

**4- الرسوم الإيكولوجية:**

تقوم مصالح حماية البيئة بإعداد هذا النوع الجديد من الرسوم طبقا للمادة 54 من قانون المالية لسنة 2000 و المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003 ،و تحدد نسبة من مدخولها إلى البلدية مكان التلوث ،و تتمثل فيها يلي:

**4-1 رسم الحث على عدم تخزين النفايات الصناعية و الخطيرة يتم توزيع هذا**

75 %المحصول كمايلي لصالح الصندوق الوطني للبيئة و محاربة التلوث

15 %لصالح الخزينة العمومية

10 %لصالح البلديات

**4-2- رسم الحث على عدم تخزين النفايات المرتبطة بنشاطات العلاج بالمستشفيات و المستوصفات** و التوزيع يتم **كما يلي:**

75 %لصالح الصندوق الوطني للبيئة و محاربة التلوث-

15 %لصالح الخزينة العمومية

10 %لصالح البلديات

**4-3 الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي**: أنشئ بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002 و الهدف منه الحد من التلوث و حماية البيئة تستفيد (25%)البلدية من خمسة وعشرون بالمائة من المداخيل.

**4-4 الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:**يطبق على حجم المياه المنتجة و على التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول.

يتم التوزيع للمداخيل كما يلي:
50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة و محاربة التلوث
25 % لصالح الخزينة العمومي
25 % لصالح البلديات

**4-5 الرسم على الزيوت و الشحوم و تحضيرات الشحوم المستوردة أو المصنعة محليا:**

يتم دفع هذا الرسم من طرف منتجي الزيوت أو مستورديها تقدر نسبة المحصول لهذا الرسم 35**%**لصالح البلديات

**4-6 الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة أو المصنعة محليا:**

تم إعداد هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2006 و يطبق على كل الأطر المطاطية الجديدة مهما كانت قياساتها أو وزنها ،مستوردة أو مصنعة محليا. تقدر نسبة محصول هذا الرسم لفائدة البلديات بـأربعين بالمائة

**الجدول رقم1 :**تحصيل الجباية المحلية(الضرائب والرسوم) لولاية تلمسان- **الوحدة ألف دج**

**Unité : en milliers de DA**

| | | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرسم العقاري + رسم التطهير | البلديات | 99 198 | 93 306 | 88 358 | 89 159 | 80 619 | 86 987 |
| الرسم على النشاط المهني | البلديات<br>الولاية | 1 897 917<br>861 362 | 1 429 602<br>648 819 | 1 589 643<br>721 454 | 1 502 017<br>681 684 | 1 161 152<br>526 979 | 1 658 284<br>752 606 |
| الرسم على القيمة المضافة | البلديات | 213 987 | 2 023 | 213 295 | 218 637 | 202 528 | 309 425 |
| الضريبة الجزافية الوحيدة | البلديات<br>الولاية | 115 228<br>14 403 | 135 398<br>16 579 | 138 270<br>17 284 | 166 021<br>20 713 | 193 203<br>24 105 | 219 461<br>27 383 |
| الضريبة على الدخل الكرائي الإجمالي | البلديات | 17 221 | 21 498 | 23 509 | 26 791 | 36 397 | 40 505 |
| المجموع | / | 3 219 316 | 2 347 225 | 2 791 813 | 2 705 022 | 2 224 983 | 3094 651 |

**المصدر:المديرية الفرعية للتحصيل لولاية تلمسان**

**رسم بياني:تطور تحصيل الجباية المحلية**

**Recouvrement de la fiscalité locale**

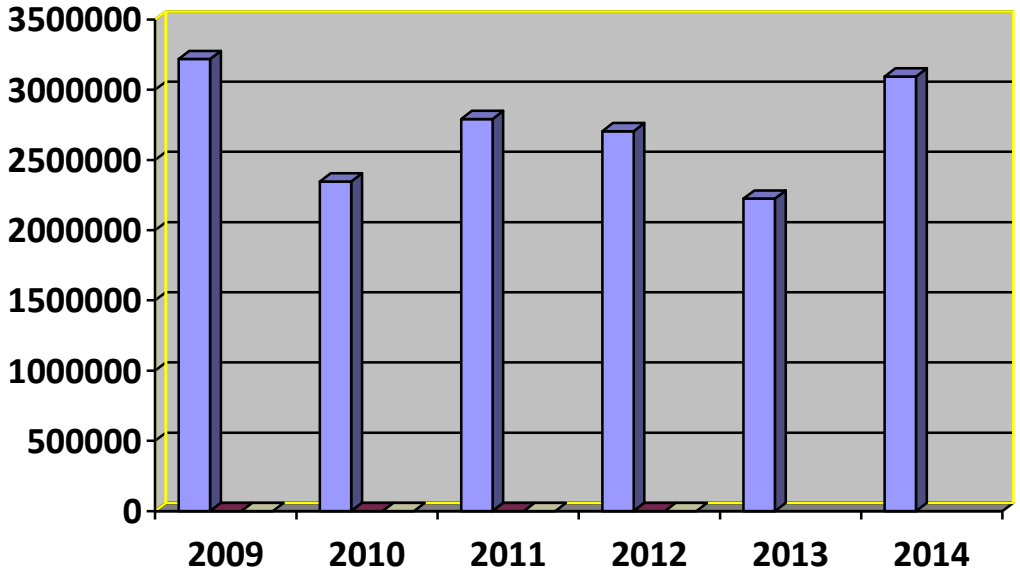


**تطور تحصيل الضريبة المحلية:** من خلال الجدول السابق،إن اكبر مشكل يواجه إدارة الضرائب،ألا و هو مشكل التحصيل الذي لا زال يمثل عقبة حقيقية في وجه الموظفين أثناء القيام بعملهم و يلاحظ ذلك التذبذب الملحوظ من خلال الجدول السابق،إذا ما أخذنا كل المجاميع خلال السنوات رهن الدراسة فنلاحظ مايلي:

مجموع التحصيل خلال سنة 2009 قد بلغ 000 316 219 3 دج أما في السنة الموالية(2010)فشهدت تقهقرا كبيرا بلغ 000 092 871 دج و كذلك بالنسبة للسنة 2011 اقل حدة كان كذلك نقصان مقارنة بنفس السنة (2009)حيث بلغ 503 427 دج وكذلك لوحظ النقصان في السنوات الـ تالـ ية قيد الدراسة دائما مقارنة مع سنة 2009 و يتم تفسير ذلك بمايلي:

-عدم فعالية أجهزة التحصيل؛

-تهرب الكثير من المتعاملين الاقتصاديين من دفع الضرائب؛

- نقص النشاطات الاقتصادية على المستوى المحلي في السنوات الأخرى مقارنة بسنة 2009؛ نظرا لغلق الكثير من المصانع وذلك لعدم قدرة المنتجات المحلية منافسة السلع المستوردة من ناحية الأسعار خاصة.

-الأثر الأكبر فيما يخص نقص المداخيل الجبائية كان بعد إنهاء مشروع الطريق السيار شرق غرب حيث المؤسسة المنجزة صينية الجنسية ذات الشهرة العالمية في مثل هذه الانجازات العظيمة. فمن اجل الارتقاء بالمداخيل الجبائية إلى أعلى مستوى يجب تشجيع مجيء الاستثمار المباشر الأجنبي و الدليل المادي المذكور لخير مثال.

- عدم تحديث أجهزة التحصيل وعدم الاستغلال الناجع لأجهزة الإعلام والاتصال الحديثة؛

- نقص التحفيز لعمال إدارة الضرائب؛

-نقص التحسيس أو انعدامه فيما يخص أهمية الجباية لدى جميع المواطنين ؛

-عدم وجود ثقافة جبائية لدى المواطن الجزائري وعدم وعيه بأهميتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وخاصة من وجهة تحسين ظروف المعيشة على المستوى المحلي، حيث أن النشاط المحلي هو المورد الأساسي لتمويل ميزانية البلدية.

**عوائق تحصيل إيرادات البلديات**:

يمكن تلخيص أهم العوائق التي تحول دون تحصيل كل الرسوم و الضرائب لصالح البلديات فيما يلي:

-قلة الوسائل البشرية: قلة أو عدم وجود في بعض الأحياء أعوان المتابعة المكلفين بتحصيل المستحقات.

-قلة أو عدم وجود في بعض الأحيان الوسائل المادية: يمكن ذكر من بينها نقص سيارات الخدمة التي تمكن المكلف بالتحصيل للوصول إلى أماكن الإخضاع و خاصة الأماكن البعيدة.

-معظم العناوين و أسماء الخاضعين للرسم و/أو للضريبة غير كاملة أو خاطئة أو متشابهة في كثير من الأحيان ،مما يؤدي إلى إرجاع الإشعارات بالدفع أو الإنذارات إلى أمناء الخزائن من طرف مصالح البريد

-عدم وجود الدعم المادي و البشري من طرف البلديات و عدم الاشتراك و التعبئة معا لتحصيل مختلف الرسوم و الضرائب للبلديات

-عدم تحيين و عدم مراجعة أسعار الإيجارات لممتلكات البلديات تماشيا مع الظروف الحالية، كل هذه العوائق يجب رفعها لزيادة محاصيل البلديات من مختلف الرسوم و الضرائب التي تعود إلى البلديات:كي يتم إحداث تنمية محلية حقيقية و شاملة.

## المبحث الثالث: التوصيات والاقتراحات

بعد هذا العرض الخاص بالجباية المحلية والدراسة الميدانية، خرجنا بالتوصيات والاقتراحات التالية :

-التكوين المستمر لجميع عمال إدارة الضرائب ؛

-إدخال الطرق العلمية الحديثة في تسيير إدارة الضرائب؛

-تحضير الظروف الملائمة لموظفي الضرائب للقيام بأعمالهم، من مرافق إدارية مواتية للعمل ووسائل مادية؛

-إدخال الإعلام الآلي ووسائل الاتصال الحديثة والعمل بها وترك التصرفات القديمة ؛

-التحفيز المادي والمعنوي لكافة العمال ؛

-توعية الخاضعين للضريبة بمدى أهمية الجباية للمواطن والاقتصاد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ؛

-غرس ثقافة جبائية لدى كل المواطنين بحيث ندخل هذا الجانب في تربية الفرد، حيث انه في الدول المتقدمة؛ يعتبر الانتظام في دفع الضرائب من بين العوامل التي تجعل من المواطن، مواطنا صالحا؛

-العمل على ضرورة تكوين ما يسمى بالجباية المحلية (وجود استقلالية فيما يخص ميزانية البلدية) على غرار ما هو معمول به مثلا في فرنسا، حيث يبرز عمل السلطات المحلية وحنكة مسئوليها في تطوير الاقتصاد والعمل على جلب الاستثمار؛

-خلق نظام ضريبي جديد وملائم، لان النظام الضريبي في الجزائر هو نظام تصريحي مما يجعل للمكلف مجالا واسعا للتهرب باستعماله لكل وسائل التصريح الخاطئ.

## الخاتمة:

من خلال ما قدمناه, يمكن استنتاج انه لا يوجد وعي ضريبي عند المكلفين بدفع الضريبة وهذا يعتبر من أهم العوامل التي تدفع المكلف للقيام بعملية التهرب الضريبي. إلى جانب هذا يجب على السلطات العمومية تحسين تسيير إيراداتها الجبائية و تحسيس المواطن بان ما يدفعه في ضريبة يعود عليه في شكل منفعة عامة. و هذا ما أكدته الأبحاث و المناقشات الخاصة بقيام أسس و مبادئ تتمثل في:

ـ مبدأ المنفعة (توزيع الضرائب على الأفراد بنسبة المنافع التي تعود عليهم من جراء انفاق حصيلة هذه الضرائب على مرافق وخدمات الدولة)؛

ـ مبدأ القدرة على الدفع (توزيع الضرائب على أفراد المجتمع حسب مقدرة كل منهم على الدفع )؛

ـ مبدأ الوظيفة الضريبية (توزيع الضرائب وفقا لمبدأ الضرائب الوظيفية هو التوزيع الذي يتضمن تحقيق الآثار المطلوبة من الضرائب ).

فنجد كذلك من العوامل التي تقضي على التنمية الاقتصادية السوق الموازي.

يجب كذلك على الجماعات المحلية تحمل مسؤولية إدارة الجباية المحلية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة على المستوى المحلي .

**المراجع**:


- بوعلي نور الدين، المدير الفرعي لتحصيل الضرائب يتلمسان ، الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة ميزانية البلدية في إطار يوم دراسي من تنظيم المجلس الشعبي الولائي حول موضوع الجباية المحلية. 2011/11/24.
- محمد زكي شافعي، كتاب التنمية والتخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ،محمد البنا ، ص30.
- حسن شحاتة،كتاب التنمية في الوطن العربي ، محمد أحمد عقلة المؤمني ، ص 11.
- محمد مبارك حجير ، تمويل التنمية الاقتصادية ، جامعة الدول العربية 1962،ص53.
- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت 1998، ص24.
- محمد مروان السمان، محمد ظافر مجيد ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، جامعة عمان ، دار الثقافة للنشر ، 1998، ص 392.
- يوسف زكارة وفريد بونوة ، دور المصرف في ترقية الاستثمار ، معهد علوم التسيير، المدية ، 2002، ص21.
- عادل، حسين أحمد فارس مراد، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 21.

-المديرية الفرعية لتحصيل الضرائب يتلمسان فيما يخص الإحصائيات.

**-قانون الضرائب.**

-Gilles Fievet « les définitions du développement local »éditions Artois Presses Université (France) année 2002.

-Janine Bremond et Alain Geledan « dictionnaire économique et social » édition Hatier, 1981.

-Jean Alexandre « Droit fiscal algérien », Edition OPU Alger, année 1984.

-Paulette Pommier-Dominique Thierry et Jean Marie Bergère « Entreprises et développement économiques locales » édition Datar Paris 2004.

Xavier Greffe « Décentraliser pour l'emploi-les initiatives locales de développement », édition économica, année 1998.